

الجمعية العامة الدورة الثامنة والستون  
البند ٢٤ (أ) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/68/443/Add.1)]

٢٢٩/٦٨ - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة  
من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(١)</sup>، والوثيقة الختامية المنبثقة عن المناسبة الخاصة التي نظمت في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٢)</sup>،

وإذ تؤكد مجددا أهمية الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية الذي تضعه الجمعية العامة من خلاله توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي وتحدد الطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري،

وإذ تشير إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التنسيق والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تنفيذ التوجيهات السياسة العامة التي وضعتها الجمعية العامة على نطاق المنظومة وفقا لقرارات الجمعية ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ١٦/٦١

(١) القرار ١/٦٥.

(٢) القرار ٦/٦٨.



المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٢٢٦/٦٧ و ١/٦٨ المؤرخين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وغيرها من القرارات ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣<sup>(٣)</sup>،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١١<sup>(٤)</sup>؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن دورها السابعة عشرة<sup>(٥)</sup> والقرارات التي اتخذت في تلك الدورة<sup>(٦)</sup>، فضلا عن القرارات المتخذة في جلستها المنعقدة بين الدورات في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

٣ - تؤكد من جديد أهمية مساهمة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة الجوانب الرئيسية المحددة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بالأعمال التي اضطلعت بها كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التي بذلت جهودا لمواءمة خططها الاستراتيجية وأطر عملها وميزانياتها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وتشجع جميع الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على اتخاذ خطوات أخرى في هذا الخصوص؛

٥ - تشير إلى القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن عدم إحراز الهيئات الإدارية لتقدم في تطوير وتفعيل مفهوم "الكتلة الحرجة" من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية، والذي جرى تأكيده في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣، وتلاحظ أن الصناديق والبرامج لم تقدم مقترحات محددة في هذا الشأن إلى هيئات إدارتها على النحو المطلوب في عام ٢٠١٣، وتطلب من الصناديق والبرامج اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل البت في هذه المسألة في عام ٢٠١٤، بناء على أحكام القرار ٢٢٦/٦٧؛

٦ - تسلم بأهمية مواصلة تعزيز وتحسين الأداء الذي يركز على النتائج للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، من أجل زيادة دعمها

(٣) E/2013/94 و A/68/97-E/2013/87.

(٤) A/68/97-E/2013/87.

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/67/39).

(٦) المرجع نفسه، الفصل الأول.

إلى أقصى حد للإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى التي تخلفت عن تحقيق الأهداف، فضلاً عن دعمها لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٧ - تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣ المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتعرب عن تقديرها للتوجيه الذي قدمه المجلس بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧؛

٨ - **تخطط علماً** بسياسة التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، التي أعدها آلية التنسيق المؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة<sup>(٧)</sup>، وتقرر، في هذا الصدد، إجراء تقييمين مستقلين نموذجيين على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٤، بشرط توفير وتوافر موارد من خارج الميزانية، على النحو المحدد في هذه السياسة، وأن يكون موضوعاً هذين التقييمين "تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر" و "تقييم إسهام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"، وتدعو البلدان القادرة على الإسهام بموارد من خارج الميزانية أن تفعل ذلك من أجل التنفيذ الفعال للتقييمين المستقلين النموذجيين على نطاق المنظومة، وتطلب إلى آلية التنسيق المؤقتة أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية في عام ٢٠١٥ تقريراً عن آخر ما أحرز من تقدم في تنفيذ التقييمين المستقلين النموذجيين على نطاق المنظومة؛

٩ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية عام ٢٠١٥، لمناقشة الآثار المترتبة على جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١/٦٨، مع التأكيد على ضرورة تخفيض تكاليف المعاملة المرتبطة بإعداد التقرير وتجنب المتطلبات الجديدة أو الإضافية للتقرير.

الجلسة العامة ٧١

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣